مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

تأثير السياسة الائتمانية للمصارف على النمو الاقتصادي في العراق

الباحث ولاء قاسم جبر جياد
WAlAA QASIM GEBR JIAD
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد
Al-Qadisiyah University College of Administration and Economics

أ.م.د علي عبد الحسين راجي
Ali Abdul-Hussein Raji
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد
Al-Qadisiyah University College of Administration and Economics
ali.raji@qu.edu.iq

المستخلص

أن السياسة الائتمانية تلعب دورًا حيويًا في تحديد مسار النمو الاقتصادي للدول, من خلال تبني سياسات ائتمانية متوازنة وفعالة، يمكن تعزيز الاستثمار والابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل مستدام، مما يسهم في تعزيز الرفاه الاقتصادي للمجتمعات , تمثل السياسة الائتمانية مجموعة من القرارات والتوجيهات التي تتخذها الحكومة أو البنك المركزي للتحكم في إمدادات النقد والائتمان في الاقتصاد. يعتبر الائتمان أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي، حيث يمكنه تمويل الاستثمارات وتعزيز الاستهلاك وتحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام يمكن خفض معدلات الفائدة أن يحفز الاستثمار والاستهلاك، مما يزيد من النشاط الاقتصادي ويعزز النمو. على الجانب الآخر، رفع معدلات الفائدة يمكن أن يقلل من الاستثمار والاستهلاك، مما يؤثر سلبًا على النمو بالإضافة إلى ذلك، تؤثر السياسة الائتمانية أيضًا على التضخم والاستقرار المالي باختصار، تلعب السياسة الائتمانية دورًا حيويًا في توجيه النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، ومن المهم أن تتخذ بعناية وفقًا لظروف الاقتصاد وأهداف التنمية المحددة , تم تحديد مشكلة البحث من خلال مدى تأثير السياسة الائتمانية المصارف على النمو الاقتصادي, فقد تم تحديد فرضية للبحث هل هناك اثر لتغيرات السياسات المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي , وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها تبين أهمية السياسة الائتمانية كأداة حيوية في توجيه النمو الاقتصادي، حيث يمكن للتدخلات المناسبة في السوق المالية أن تعزز الاستثمار وتحفز الاقتصاد, وقد اوصئ الباحث

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

بأتخاذ تدابير لدعم القطاعات الناشئة والابتكارية من خلال توفير التمويل الملائم والبيئة التنظيمية المناسبة، مما يعزز الابتكار ويعزز النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية : السياسة الائتمانية , الائتمان , النمو الاقتصادي.

The impact of banks' credit policy on economic growth in Iraq

Abstract :

Credit policy plays a vital role in determining the economic growth path of countries. By adopting balanced and effective credit policies, investment and innovation can be enhanced and economic growth can be sustained in a sustainable manner, which contributes to enhancing the economic well-being of societies. Credit policy represents a set of decisions and directives taken by the government. Or the central bank to control the supply of money and credit in the economy. Credit is considered one of the basic factors that affect economic growth, as it can finance investments, enhance consumption, and stimulate economic activity in general. Lowering interest rates can stimulate investment and consumption, which increases economic activity and enhances growth. On the other hand, raising interest rates can reduce investment and consumption, which negatively affects growth. In addition, credit policy also affects inflation and financial stability. In short, credit policy plays a vital role in guiding economic growth and achieving financial stability, and it is important to take Carefully, according to the conditions of the economy and specific development goals, the research problem was determined by the extent to which banks' credit policy affects economic growth. A hypothesis was determined to research whether there is an impact of policy changes related to granting bank credit on economic growth. The

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

researcher reached a set of conclusions, the most important of which is showing the importance of Credit policy is a vital tool in directing economic growth, as appropriate interventions in the financial market can enhance investment and stimulate the economy. The researcher recommended taking measures to support emerging and innovative sectors by providing appropriate financing and an appropriate regulatory environment, which enhances innovation and enhances economic growth.

Keywords: credit policy, credit, economic growth.

المقدمة :

تلعب السياسة الائتمانية التي تنفذها المصارف دورًا بارزًا في تحديد مسار النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد بشكل عام. يمثل القطاع المصرفي عموداً فقرياً في البنية الاقتصادية، حيث يعتبر الموارد المالية والائتمانية التي يوفرها المصارف أساسية لتمويل الاستثمارات ودعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة , للمصارف دورًا حيويًا في تمويل القطاع الخاص والعام من خلال تقديم القروض والائتمان. يعتبر هذا التمويل حافزًا أساسيًا لتعزيز الاستثمارات وتحفيز النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية , وكذلك دورًا مهمًا في تحديد معدلات الفائدة على القروض والودائع، وهذا يؤثر بشكل كبير على قرارات الاستثمار والاستهلاك في الاقتصاد ,و من خلال سياساتها الائتمانية، يمكن للمصارف أن تلعب دورًا في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل المخاطر المالية، مما يعزز الثقة في النظام المالي ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي , تعتبر المصارف في العراق شركاء رئيسيين في تمويل المشاريع الكبرى والبنية التحتية، مما يسهم في تحسين البنية التحتية الاقتصادية وزيادة قدرة الاقتصاد على النمو والتطور , ومع ذلك، تواجه المصارف في العراق تحديات عديدة تؤثر على قدرتها على تنفيذ السياسة الائتمانية بشكل فعال، بما في ذلك الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة وقلة الثقة في النظام المصرفي، إلى جانب التحديات الهيكلية والتنظيمية. لذلك، يتطلب تحقيق تأثير إيجابي للسياسة الائتمانية على النمو الاقتصادي في العراق، التركيز على تعزيز قدرة المصارف على تقديم التمويل وتعزيز الثقة في النظام المصرفي، بالإضافة إلى توفير بيئة تنظيمية مناسبة وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

منهجية البحث

1- مشكلة البحث :

تظهر مشكلة البحث من خلال مدى تأثير السياسة الائتمانية المصارف على النمو الاقتصادي الذي يعتبر العنصر الاساسي في تقدم البلد ومدئ امكانية القطاع المصرفي في تقديم الائتمان بانواعه لغرض ضخ الاموال في مجالات عديدة لتحقيق الارباح أولاُ وتحقيق النفع العام لصالح الافراد .

2- اهمية البحث :

توضيح الائتمان المصرفي وتحديد الاثر الفعال الذي يمكن ان يحققه من حيث تقديم الاموال مقابل ضمانات من الافراد ويسعى القطاع المصرفي الئ توجية الائتمان المصرفي لغرض النهوض بالواقع الاقتتصادي ومساعدة الافراد في تكوين بيئة استثمارية تمكنهم من تحقيق الارباح وقياس أثر هذه الائتمان على النمو الاقتصادي وبالخصوص على التجار والمستوردين بحكم والافراد الذين يقومون بعمليات استثمارية سريعة وكذلك تشمل جميع الفئات وبدرجات مختلفة توزع هذه الائتمانات يساهم الائتمان المصرفي في تحريك الاقتصاد والاستمثار في الداخل وهذا ما ينعكس على تحقيق المنافع للاطراف

3- هدف البحث :

يهدف البحث الى معرفة الاثر لسياسة الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي وأمكانية تحديث السياسات المتعلقة بالائتمان لكي تواكب متطلبات الافراد وجميع العناصر التي تمنح الائتمان هذه التغيرات تنعكس على مجمل الاوضاع الاقتصادية مما تساهم في تطوير وازدهار وتحسين البنية الاقتصادية للبلد كما يسعى القطاع المصرفي الئ تقديم السيولة لغرض الاستثمار وتحقيق الارباح كما يساهم بصورة مباشرة في ترك اثر واضح على مدى المنفعة المحققة من هذه الائتمانات .

4- **فرضيات البحث :** ينطلق البحث من الفرضيتين

1- ماهي علاقة بين السياسة الائتمانية المصرفي والنمو الاقتصادي .

2- هل هناك اثر لتغيرات السياسات المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي .

5- مجتمع البحث وعينته : الاقتصاد العراقي

6- الحدود المكانية والزمانية للبحث :

الحدود الزمانية : تم تعين مدة البحث من 2022 . الحدود المكانية : الجهاز المصرفي العراقي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

دراسات سابقة

1- دراسة (نبراس 2021)	
عنوان الدراسة	التحليل المالي ودوره في تقيم السياسة الأئتمانية دراسة تحليلة في مصرف الرشيد
هدف الدراسة	التعرف على مفهوم واهمية التحليل المالي والسياسة الائتمانية. بيان مدى اثر التحليل المالي على اتخاذ القرارات الائتمانية.
أسلوب الدراسة	اتبعت الدراسة الاسلوب التحليلي
عينة الدراسة	مصرف الرشيد
أهم الاستنتاجات	هناك دور مهم تحققه السياسة الائتمانية من خلال التحليل المالي لحسابات الزبون حيث ان للتحليل المالي اثر واضح في امكانية اتخاذ القرار الائتماني الصائب.
أهم التوصيات	وجود رقابة الثمانية لمتابعة مخاطر الائتمان والحد منها من خلال وضع سياسة ائتمانية لتقدير كمية الائتمان الواجب منحه ومتابعة سجلات الزبائن وشروط الائتمان.

2- دراسة (عبادي والقري 2017)	
عنوان الدراسة	محددات السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية دراسة تحليلية للفترة (2009-1989)
هدف الدراسة	تتبع تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية للفترة (2009-1989)
أسلوب الدراسة	اتبعت الدراسة الاسلوب التحليلي
عينة الدراسة	الجهاز المصرفي الجزائري
أهم الاستنتاجات	يؤثر حجم الائتمان وحجم الودائع ومعدل البطالة على السياسة الائتمانية للبنوك الجزائرية
أهم التوصيات	محاولة الرفع من كفاءة البنوك الجزائرية في منح الائتمان

المحور الاول

الجانب النظري : السياسة الائتمانية والنمو الاقتصادي

مفهوم السياسة الائتمانية :

يولي المصرف اهتمام خاص بالسياستين المالية والنقدية ومن خلالهما يرسم السياسات المكتوبة لمنح الائتمان التي تضمن سلامة الاداء وتحقيق الاهداف (Thomas&Raphael, 2014:44) وتتضمن السياسة مجموعة معايير وشروط ارشادية لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفر بذلك الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف او تردد من الوقوع في الخطأ، فضلاً عن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

توفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون رجوع للمستويات العليا (الصائغ ، 2018, 76) ويطبق العاملون في المصارف الارشادات العامة الخاصة بالسياسة الائتمانية لمختلف اوجه نشاط الائتمان حيث أن تطبيقها من قبل العاملون يسهم في تحقيق خصائص التسهيلات الائتمانية المفضلة (الدوري ، 2012, 76)

ومما تقدم فان السياسة الائتمانية تعرف بانها :

مجموعة من القرارات التي تصدرها الادارات العليا للبنك وتحدد فيها الشروط والحدود والاشخاص المخولين بمنح الائتمان " (عبد الله، 2008, 50) كما تعني انها مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الادارة العليا لكي تهتدي بها مختلف مستويات الادارة عند وضع برامج واجراءات الائتمان ويسترشد بها اصحاب القرار عند البت في طلبات الائتمان ويلتزم بها المنفذون لاتخاذ القرارات السليمة (الدغيم ، 2006 : 195) وتختلف السياسة الائتمانية من مصرف لآخر ويعود السبب بذلك الى اختلاف طبيعة عمل المصارف ومصادر أموالها ومدى تقييم القدرة التنافسية للمصرف ويتم تعديل وتحديث السياسة الائتمانية من بداية طلب الزبون للحصول على الائتمان مرور بدراسة وتحليل قدرة الزبون ورغبته على السداد ومن ثم قرار المنح من عدمه والمتابعة المستمرة وحتى انتهاء الزبون من سداد ما بذمته للمصرف ومعالجة التعثر في السداد ان حصل (Rafal & ,2016 ,36 Monika)

أهداف السياسة الائتمانية :

عندما يقوم المصرف برسم سياسته الائتمانية فانه يضع نصب عينه جملة اهدافا سوف يسعى لتحقيقها من خلال رسم تلك السياسة (Thomas&Raphael, 2014:45) فالهدف الرئيسي للمصرف هو تحقيق الارباح وعليه فان رسم السياسة الائتمانية المناسبة سوف تساعد في نجاح عملية منح التسهيلات الائتمانية وبالتالي تحقيق ربحية اعلى ودعم سمعة المصرف والحصول على رضا الزبائن وتعزيز المكانة التنافسية للمصرف (الشيخلي،2012, 23) وفيما يلي مجموعة من الاهداف التي تحققها السياسة الائتمانية للمصرف:

1. وضع سياسة ائتمانية سليمة للحفاظ على أموال المودعين من خلال التأكيد على سلامة الائتمان من جهة وتعظيم الربح من جهة اخرى اي انه خلق حالة من التوازن للثالوث الذهبي السيولة والربحية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

والامان حيث تسهم هذه السياسة في تحقيق رسالة المصرف واهدافها في حدود الامكانيات المادية والجغرافية والبشرية (عبد الحميد ، 117 ,2018)

2. منع التضارب والارباك في العمل حيث ان وجود سياسة مكتوبة يجعل متخذي القرار والعاملين على بينه من اسلوب وطريقة عمل المصرف مما يمنع الاجتهادات الشخصية والتقاطع في الاداء(الصائغ ، 77 , 2018)
3. ترشيد القرار الائتماني من خلال تحديد نوع الائتمان الذي يمنحه المصرف وحدود التركيز الائتماني وشروط السحب على المكشوف.
4. خلق الانسجام ما بين المصرف والدولة (أولويات التنمية الاقتصادية) عند رسم السياسة الائتمانية فأنها تأخذ ينظر الاعتبار سياسة الدولة وتوجهها في تنمية قطاعات معينة دون أخرى.
5. التوافق العام الحماية المجتمع واعتبارات البيئة بالرغم من وجود بعض الائتمانات المربحة ولكن المصرف برفضها كونها تتعارض مع قيم المجتمع واخلاقياته أو أنها تضر بالبيئة ((2004:27 Prokopczuk& Truck)

مواصفات السياسة الائتمانية :

ان رسم سياسة ائتمانية يحتاج الى مهارة فنية وادارية وفهم عميق لرؤية المصرف ورسالته واهدافه وتساهم في رسم صورة ذهنية للمصرف لدى العاملين والزبائن والمنافسين والجهات الأخرى حيث ان السياسة الائتمانية السليمة هدفها تحقيق التناسق مع السياسات الداخلية والخارجية للمصرف وعموما يجب ان تتوفر عدد من المواصفات للسياسة الائتمانية (الصائغ، 2018: 79) ((2014:46 ,Thomas&Raphael) .

1. أن تكون مرنة وتتمتع بالثبات النسبي وتعني قدرتها على التغيير والتجاوب للتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي ومدى استجابته للمتطلبات الاقتصادية والسياسية وكونها مرنه وقادرة على التكيف مع التغيرات والعوامل المؤثرة على النشاط المصرفي ولكن في نفس الوقت يجب أن لا يكون هذا التغير متكرر لان ذلك سوف يعطي انطباعا بوجود خلل اداري وفني داخل سياسة المصرف ، لذلك فأنها بنفس الوقت يجب أن تتمتع بالثبات النسبي ولا سيما انها تكون بشكل دليل استرشادي وهذا ما سوف يعكس استقرار المصرف وثبات ادامه التحقيق أهدافه.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

2. ان تكون متناسقة يعمل المصرف عادتا ضمن بيئتين داخلية وخارجية تتأثر وتؤثر احداهما بالأخرى وعليه فلا يمكن رسم سياسة دون الاخذ بالاعتبار للمتغيرات الخارجية بعناصرها المتمثلة (العولمة الدولة المنافسين الاقتصاد)، ولذلك فان السياسة الناجحة لأي مصرف يجب ان تكون متماشية مع سياسات الجهات المختلفة إلى يمكن لعناصرها التأثير على المصرف سواء المحلية او الاقليمية أو الدولية والتي يمكن أن تعيق تحقيق الاهداف الموضوعية كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين السياسة الائتمانية للمصرف والسياسات الأخرى في داخل المصرف لارتباط النشاط الائتماني بالأنشطة الداخلية الأخرى للمصرف تلافيا لأي تقاطع في اداء الوحدات الادارية والفنية.
3. ن تكون مكتوبة السياسة الائتمانية تعالج مجموعة من المفردات الائتمانية حيث تشمل عناصر متعددة من النشاط المصرفي لذلك تبرز اهمية كتابة السياسة الائتمانية ونشرها داخل المصرف للرجوع اليها في معالجة الحالات وتبرز اهمية النشر من حيث الوضوح وعدم الاجتهاد او التحريف وتوجيه للمرؤوسين في حالة غياب الرؤساء ولتكون موثقة لجميع الأطراف في ادارات الائتمان والادارات الأخرى.

مفهوم النمو الاقتصادي :

مفهوم النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي انعكاساً للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، حيث كان محط اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين، مما يعكس الأهمية الكبيرة التي يعبر عنها هذا العنصر في عدة جوانب. تعريف جون أرو: يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع أو الخدمات في بيئة اقتصادية محددة. تعريف "فيليب بيرولت": النمو الاقتصادي هو الزيادة المسجلة في أحد المتغيرات الاقتصادية (صافي الناتج الحقيقي) خلال فترة زمنية معينة (سنة) أو لفترات متتالية. (JEAN ،9،1999) يعبر النمو الاقتصادي عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة معينة وخلال فترة محددة (سنة)، كما يعبر عن التغيرات الكمية المختلفة في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلالها، حيث أن زيادة معدل استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في كافة القطاعات، سيؤدي حتماً إلى زيادة معدلات النمو في الدخل القومي، كما أن انخفاض هذا المعدل سيؤدي إلى انخفاض نمو الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي.

مصادر النمو الاقتصادي: يعتمد النمو الاقتصادي على أربعة مصادر رئيسية، وهي كما يلي:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

1. الموارد الطبيعية:

ترتبط زيادة النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة داخل أي دولة؛ وبما أن المزيد من الأراضي والمواد الخام يؤدي إلى زيادة النمو الطبيعي المحتمل حدوثه، فإن النفط والمعادن والأراضي الزراعية هي أمثلة على الموارد الطبيعية التي يجب أن تكون متاحة للوصول إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي. ولكن بشرط استخدامها بكفاءة عالية وعلى النحو الأمثل، حيث أن شرط توفر الموارد الطبيعية مرتبط بكفاءة استخدامها.

2. الموارد البشرية:

يعد حجم القوى العاملة ومدى توفرها من المصادر الأساسية لعملية النمو الاقتصادي وزيادتها، ومن الطبيعي أن تصبح القوى العاملة متاحة نتيجة الزيادة السكانية داخل أي دولة. في الواقع، يمكن لأي بلد أن يزيد من قوته العاملة عن طريق زيادة عدد سكانه. وتجدر الإشارة إلى أن كمية العمالة وحدها لا تكفي لضمان زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بل نوعية القوى العاملة والتدريب المهني والتحصيل العلمي والمهارات الخاصة بالعمل التي تلقتها.

3. رأس المال المادي:

يرتبط مفهوم رأس المال المادي بالادخار ويشمل الأصول المختلفة مثل الآلات والمصانع والمكاتب والمحلات التجارية والسيارات وغيرها. حيث أن تراكم رأس المال على شكل مدخرات وأصول يساهم في تمويل المزيد من الاستثمارات، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي، بحسب ما يشير إليه نموذج هارود-دومار للنمو، وتراكم رأس المال المادي على شكل مدخرات ويمكن أن تساهم أيضًا في تمويل التعليم والتدريب. مما يساعد على تكوين رأس المال البشري وتحسين المهارات الفنية التي لها دور بارز في زيادة القوى العاملة المنتجة. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن توسيع رأس المال المادي يمكن أن يزيد الإنتاج، إلا أنه لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الإنتاجية. ترتبط الإنتاجية بالعامل", "التكنولوجيا وأثرها الكبير في تحسين إنتاجية العامل.

4. العامل المؤسسي:

النمو الاقتصادي في أي بلد يحتاج إلى بنية تحتية جيدة النوعية؛ بمعنى آخر، يتطلب الأمر إطاراً مؤسسياً مالياً وقانونياً واجتماعياً يتناسب مع التطلعات للوصول إلى نسبة عالية من النمو الاقتصادي.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

وفيما يلي نبين أهم العوامل المؤسسية المهمة لتحقيق ذلك: القطاع المالي؛ حيث أن النظام المالي المتطور والفعال يشكل عامل جذب يجذب ثقة المدخرين للادخار في المؤسسات المالية المختلفة، وبالتالي يمكن ضخ هذه المدخرات مرة أخرى إلى الاقتصاد من خلال النظام المالي. مثل تقديم القروض والتسهيلات للشركات مما يساهم في نموها وازدهارها ويجعلها محركاً مهماً لعملية النمو الاقتصادي.

5. النظام التعليمي:

تتطلب عملية النمو الاقتصادي الاستثمار في رأس المال البشري، ويتم ذلك من خلال التعليم وتنمية المهارات وتوسيع القدرة على جمع المعرفة والمعلومات وتحسين استخدامها. وبناء على ذلك، يوفر التعليم والتدريب للاقتصاد فرص عمل منتجة محتملة.

6. البنية التحتية:

والتي تشمل المرافق والخدمات الأساسية المختلفة مثل شبكات الاتصالات، وشبكات النقل، وشبكات الطاقة، وغيرها، والتي ستعمل مجتمعة على تسريع وتسهيل عملية النمو الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية.

7. الاستقرار السياسي:

والذي يتمثل في البيئة السياسية المستقرة والتي لها دور كبير في جذب رواد الأعمال لجلب استثماراتهم.

8. حقوق الملكية:

يعتبر نظام حقوق الملكية من أبرز محددات النمو الاقتصادي، لأن توفر القوانين أو القرارات التي تضمن للمنتجين حقوقهم الفكرية يشجع عملية الاستثمار، وتطور العامل التكنولوجي وما يصاحبه من أثر إيجابي. على النمو الاقتصادي.

9. التضخم :

يعتبر التضخم بمثابة ضريبة على الاستثمار، ويلعب دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي، ذلك أن وجوده بمعدلات ثابتة في مستويات منخفضة يقلل من حالة الشك وعدم الاطمئنان في الاقتصاد، ويزيد من كفاءة آلية السعر في تحقيق التوازن في سوق السلع اولخدمات، اورتفاع معدلاته سوف يرفع من

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

معدل الفائدة الاسمي، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي.(نسيبة ,2016, 70)

طرق تحفيز النمو الاقتصادي :

يحدث النمو الاقتصادي نتيجة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، حيثُ يحّفزُ ذلك زيادة معدل الإنتاج والتصنيع، من خلال استهلاك الكثير من الموارد والمواد الخام، ويمكن توفير الكميات المطلوبة من المنتجات عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بهدف زيادة السلع بأقل كلفة، ورفع معدل دخل الأفراد، إضافةً إلى التقليل من هدر الموارد. كما ينبغي أن تكون الفئة المستهلكة قادرة على شراء السلع بأقل الأسعار، بعيداً عن الاحتكار، حيثُ يساهم وجود هذه الأسواق في تطوير البيئة التنافسية للشركات، مما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، لذا يجب على الدولة أن تُشرف بدورها على العملية التنافسية، عن طريق هيئة مستقلة، من شأنها تحقيق مستوى تنافسي عادل لا محدود، بهدف الوصول لمصالح خاصة توفر عبرها فرصاً تنافسية، للابتكار في إدارة الأعمال، ورفع كفاءة الشركات، وزيادة إنتاجها، للسعي نحو رفع النمو الاقتصادي فيها. تؤثر القطاعات الزراعية الكبيرة على النمو الاقتصادي للدول محدودة الدخل، فرفع الإنتاج الزراعي يساعد على تحسين النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتأمين الغذاء، حيثُ تحتاج العملية الزراعية إلى المزيد من الأيدي العاملة، إضافةً للتقدم التكنولوجي الذي يلعب دوراً فاعلاً في تطوير الأسواق الزراعية والمحاصيل، والأدوات الزراعية كالبذور والأسمدة، لمضاعفة العائد من هذا القطاع، حتى يعود بالفائدة على عملية النمو الاقتصادي للدولة.

أهمية النمو الاقتصادي

تشير الدراسات التنموية التي أُجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر، وتحقيق مستوى معيشي أفضل، حيثُ إن ارتفاع مستوى الدخل بنسبة 10%، يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بمقدار 20-30%، وللنمو الاقتصادي أهدافٌ عديدة منها ما يأتي:

1. تقليل مستوى الفقر: يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكلٍ سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على 14 دولة في التسعينات، أن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض بنسبة 1.7% عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة 1%.

2. إعادة تشكيل المجتمع: يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل، فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عالياً قلّ مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل.
3. خلق فرص عمل: يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية؛ من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يساعد على الحدّ من الفقر، كما يوازن بين عمليات الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية، والتحسين من مستوى الإنتاجية.
4. دفع التقدم البشري: ليس مادياً فقط، إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم، والعمل على إضافة الحوافز الاستثمارية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وانتظار عوائد هذا الإنفاق في المستقبل.
5. تطوير الصحة والتعليم: يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأثر التعليم أيضاً بارتفاع معدل الدخل، من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل .

العلاقة بين الائتمان والنمو الاقتصادي

العلاقة بين الائتمان والنمو الاقتصادي تتمثل في كيفية تأثير الائتمان على النشاط الاقتصادي حيث ان الائتمان الذي يمنح من قبل القطاع المصرفي يلعب دورًا حيويًا في تمويل الاستثمار حيث يمكن للشركات والأفراد الحصول على تمويل لتوسيع الأعمال وإنشاء مشاريع جديدة مما يسهم في زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل وبالتالي النمو الاقتصادي , بالإضافة إلى ذلك يساهم الائتمان في زيادة الاستهلاك، حيث يمكن للأفراد استخدام القروض لشراء السلع والخدمات، مما يعزز الطلب الاقتصادي ويدعم النمو , يمكن أن تستخدم السياسة الائتمانية كوسيلة لتوجيه الاقتصاد نحو الأهداف المحددة، مثل تحقيق التوازن بين التضخم والنمو، وتحقيق الاستقرار المالي، وتنظيم السلوك المالي للمؤسسات المالية , باختصار، يمكن أن يسهم الائتمان في تمويل الاستثمار، وبالتالي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. عندما يتم منح الائتمان للشركات والأفراد، يمكنهم استخدام هذا الائتمان

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

للاستثمار في مشاريع جديدة وتوسيع الأعمال القائمة مما يعزز الإنتاجية ويدعم النمو الاقتصادي , الاستهلاك والطلب الناتج عن الائتمان عندما يحصل الأفراد على الائتمان، قد يزيدون من مستوى استهلاكهم , هذا يؤدي إلى زيادة الطلب الاقتصادي، مما يحفز الإنتاج ويعزز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، إذا زادت مستويات الاقتراض بشكل مفرط ، فإنها قد تؤدي إلى زيادة في معدلات الديون وضغوط مالية تعيق النمو يمكن أن يؤثر الائتمان على الاستقرار المالي، وهو عنصر أساسي للنمو الاقتصادي المستدام إذا تم إدارة الائتمان بشكل جيد وتمت مراقبة المخاطر المتعلقة بالديون، فإنه يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وبالتالي دعم النمو الاقتصادي يمكن أن يؤثر الائتمان على معدلات الفائدة ومعدلات التضخم، وهما عوامل تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي , على سبيل المثال إذا زادت معدلات الفائدة بشكل كبير، فقد تقلل من إنفاق الاستهلاك والاستثمارمما يؤثر سلبًا على النمو. وعلى الجانب الآخر، يمكن أن يزيد الائتمان الزائد من معدلات التضخم، مما قد يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية ويقلل من القدرة على تحقيق النمو المستدام .

يمكن أن تساعد السياسة الائتمانية في تنظيم سلوك القطاع المصرفي وتقييد المخاطر المالية الزائدة التي قد تعوق النمو الاقتصادي. تعزيز الثقة والاستقرارعندما تنفذ السياسة الائتمانية بشكل فعال وموضوعي، فإنها تساهم في بناء الثقة في الاقتصاد وتعزيز الاستقرار، مما يشجع على الاستثمار والنمو الاقتصادي. باختصار، تعتبر السياسة الائتمانية أداة هامة لإدارة النمو الاقتصادي وضمان استدامته، وتأثيرها يعتمد على كيفية تنفيذها والسياق الاقتصادي العام تكمن أهمية الائتمان في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو، ويعتبر السياسة الائتمانية أداة فعالة لتنظيم هذا الدور وضمان استدامته.

المحور الثاني
الاطار العملي : أثر السياسة الأئتمانية غلى النمو الاقتصادي

تم توزيع (400) استمارة أستبيان وتم وورود (350) استمارة وكانت نتائج هذه الاستمارة توضح الاجابة عن الاسئلة التي تم طرحها الئ مجموعة من المستثمرين وافراد لديهم شركات تجارية الذين يقومون بانشطة أستثمارية تساهم هذه الانشطة في تحسين وتقوية البيئة الاقتصادية مما يودي الئ تحقيق النمو وزيادة الانتاجية وكان عددها بحدود (10) أسئلة كانت نتائجها مختلفة من حيث بيان أثر السياسة الأئتمانية غلى النمو الاقتصادي وكذلك لأهمية الموضوع سوف يتم تحليل نتائج هذه

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

الاستمارة وتوضيح اهمية كل سؤال طرح فيها من خلال ايجاد العلاقة بين سعر الصرف والتحويل المالي . اعتمدت الاستمارة على طرح سؤال وتحديد الاجابة علية من خلال اختيار (أوافق بشدة , أوافق , محايد , لا أوافق , لا أوافق بشدة) وكانت النتائج لكل سؤال تم طرحة مختلفة والتي سوف توضح كما يأتي :

	الاسئلة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	هل تعتقد أن السياسة الائتمانية تلعب دورًا حاسمًا في تحفيز النمو الاقتصادي ؟	0.06	0.86	0.04	0.03	0.01
2	هل يمكن للسياسة الائتمانية أن تؤثر في معدلات الاستثمار وبالتالي في النمو الاقتصادي ؟	0.08	0.74	0.07	0.07	0.03
3	هل أن تنظيم سوق الائتمان يساهم في خلق بيئة استثمارية تعزز النمو الاقتصادي ؟	0.01	0.88	0.04	0.04	0.03
4	هل يمكن تأثر معدلات الفائدة التي تحددها السياسة الائتمانية على الاستثمار والاستهلاك ؟	0.03	0.83	0.08	0.03	0.03
5	هل تعتقد أن الإفراط في الاقتراض وتراكم الديون يمكن أن يعوق النمو الاقتصادي ؟	0.14	0.71	0.03	0.08	0.03
6	هل يمكن أن يسهم الائتمان في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي ؟	0.08	0.77	0.08	0.03	0.03
7	هل تعتقد أن السياسة الائتمانية تسهم في تعزيز الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة؟	0.04	0.91	0.01	0.01	0.01
8	هل يمكن رسم سياسة ائتمانية تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي وتعزز من نموه ؟	0.14	0.74	0.03	0.04	0.04
9	هل تعتقد أن توجيهات السياسة الائتمانية تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في البلاد ؟	0.06	0.88	0.03	0.01	0.01
0	هل تعتقد أن هناك حاجة لتحسين السياسات الائتمانية الحالية لتعزيز النمو الاقتصادي؟	0.06	0.88	0.03	0.01	0.01

كانت النتائج توضح ما حققته الاسئلة (10) حيث تمثل نسبة السؤال الاول من مجموع عدد الاستمارات الصحيحة (350) بمعدل (060.) في الاختيار الاول اوافق بشدة , وايضاً حقق اختيار أوافق معدل (.860) , اما الاختيار محايد فحقق (400.) من مجموع عدد الاستمارات اما اختيار لا

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

اوافق فحقق (0.03) , واختيار لا اوافق بشدة (0.01) من خلال ما يتضح من عدد الاجابات بخصوص السؤال الاول لذلك تبين ان اعلى معدل سجل هو اختيار أوافق والذي يشير الى ان هناك اثر واضح لسياسة الائتمانية على النمو الاقتصادي والتي تظهر من خلال ما يمكن ان يقدمة القطاع لمصرفي من تمويل للافراد والمستثمرين والشركات وكافة الاطراف التي تسعى لتحقيق وتنفيذ الاستثمار هذا الأثر يمكن ان يساهم في تقلبل النمو ولا يدعم التقدم الاقتصادي , يتضح هذا الاثر من خلال عدد الاجابات بخصوص السؤال المطروح .

اما اجابات السؤال الثاني الذي طرح على ذات الفئة من المستثمرين وعلاقة السياسة الائتمانية في منح الائتمان والتمويل بانواعة فقد سجلت الاختيارات معدلات مختلفة عن بعضها والذي يشير الئ ان السياسة الائتمانية لها اثر على معدلات الاستثمار حيث يمكن ان تفوض السياسة الائتمانية معدلات الاستثمار من خلال رفع نسبة الفائدة على القروض الممنوحة , كان معدل ما اشار الية اختيار اوافق بشدة بالنسبة لعدد الاستمارات الصحيحة (0.09) , اما الاختيار الثاني أوافق فقد سجل معدل (0.74) من أجمالي عدد الاستمارات , اما الاختيار الثالث محايد (0.07) , والاختيار الرابع لا اوافق بمعدل (0.07) والاختيار الخامس (0.03) بما ان الاختيار الثاني سجل اعلى معدل في مجموع استمارات الاستبانة والذي يتطلب ضرورة اتخاذ سياسة ائتمانية لها فائدة على النواحي الاقتصادي وتحقيق استثمار .

اما أجابات السؤال الثالث والتي كانت بخصوص ان سعر الصرف يؤثر على قرارات المستوردين في أجراء الحوالات , كانت معدل الاجابة على الاختيار الاول (0.05) اما معدل الاجابة على الاختيار الثاني (0.86) , واجابة الاختيار الثالث (0.04) , اما الاختيار الرابع (0.04) , والاختيار الخامس (0.01) بما ان الاختيار الثاني سجل اعلى معدل من مجموع استمارات الاستبانة , تبين من خلالة ان هناك اثر واضح من خلال تنظيم اسواق الائتمان هذا يساعد على خلق بيئة استثمارية تعزز واقع الاقتصاد من حيث اتجاه الاتمان الى تكوين بيئة منافسة من خلال ما تعرضة من تمويل وباسعار فائدة منخفضة الهدف منها تعزيز النمو الاقتصادي ويسعى القطاع المصرفي الى توجية الائتمان الئ المشاريع التي تحقق التنية الاقتصادية وتساهم في تحسينه وتطويره . اما أجابات السؤال الرابع والتي كانت تعبر عن أثر معدلات الفائدة التي تحددها السياسة الائتمانية على الاستثمار والاستهلاك , حيث كانت الاجابات على اختيارات هذا السؤال واضحة في معدل الاجابة على اختيار الثاني أوافق حيث

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

بلغت نسبتها الى اجمالي عدد استمارات الاستبانة (0.83) , من خلال هذه النسبة يمكن توضيح اهمية ارتفاع وانخفاض اسعار الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف هذه المعدلات لها اثر واضح من حيث اذا كانت مرتفعة لا يتحقق معها استثمار فانه تتجة نحو تحقيق الارباح اما سياسة القطاع المصرفي ومن خلال تطوير البنية الاستثمارية والعمل على انشاء مشاريع ودعم القطاعات الاقتصادية فأن القطاع المصرفي سوف يقوم بتوجية الائتمان لهذه الاغراض لانه يعمل على تحسين الاوضاع من خلال ذلك وبما ان اسعار الفائدة قليلة سوف تنعكس هذا المعدلات على الدخول بتحقيق هذه المشاريع ارباح وتساهم في زيادة .

كانت أجابات السؤال الخامس تبين تأثير زيادة الاقراض وتراكم الديون من الممكن ان يعوق النمو الاقتصادي لان زيادة الاقراض بدون استثمار لا يمكن ان يؤدي نمو في الاقتصاد لان لن الهدف الاساسي من الائتمان هو دعم الاستثمار وتحقيق التنيمة الاقتصادية من خلال دعم المشاريع التي تحقق انتاج وتقديم منفعة للصالح العام هذا يدعم الاسواق ويدعم حالة الاستهلاك لان هذه المشاريع سوف تساهم في زيادة الدخول حيث سجلت معدل الاعلى من خلال الاختيار الثاني التي تمثلت بأوافق (0.71) هذا يوضح بأن اية زيادة في الاقراض لا يقابلها اي نوع من الاستثمار لها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي الامر الذي يدعو الئ ضرورة معرفة حجم الاقراض المقدم ومعرفة المشاريع والمستثمرين الذين يدعمون الاسواق بمنتجات تحقق النمو.

اما السؤال السادس الذي يبحث عن اثر الائتمان وما يقدمة القطاع المصرفي في زيادة الابتكار من خلال دعمة للمشاريع الاقتصادية ذات الانتاجية التي تتعلق بالاسواق المحلية وما تغنية عن الاستيرادات وكذلك ما يقدمة من قروض بدون فائدة هدف منها توسيع النمو الاقتصادي لان الائتمان بحد ذاته وسيلة تمويل يسعى المقترض من خلالها الئ الحصول على الاموال لتنفيذ مشاريع انتاجية ويدعم الائتمان الابتكار والاختراع لغرض تنفيذ المشاريع هذا ينعكس على الوضع الاقتصادي لان القطاع المصرفي سوف يكون السبب الرئيسي لعملية النمو هذا يؤدي الى تكوين مجموعة من المشاريع والاستثمارات بدعم من القطاع المصرفي وهذا ما توضحه نتائج ومعدل الاختيارات الخمس المتمثلة بأجابات السؤال هذا حيث سجلت اعلى معدل فقرة الاختيار الثاني أوافق بمعدل عن اجمالي استمارات الاستبانة (0.77) وكانت اجابات الفقرات أوافق بشدة بمعدل (0.09) والفقرة محايد (0.09) وعلى التوالي كل من لا اوافق ولا اوافق بشدة (0.03) ان اي تغير في سعر الصرف ممكن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

ان يؤثر على تكلفة الاستيرادات لانه سوف يتطلب المزيد من العملات الاجنبية لمقابلة هذه الاستيرادات .

ان مساعي القطاع المصرفي يجب ان تتضح من خلال العمل على توجية الائتمان نحو الاستثمار والذي يسهم في خلق فرص عمل يمكن ن خلالها تحسين دخول الافراد هذا يشجع على عملية الاستهلاك هذا يدعم وضع الاقتصاد والاسواق بصورة ممكن من خلالها تتسم الاسعار بوضع يمكن ان تنتعش فيه حالة البلد تبين الاجابات على اختيار فقرة اوافق (320) من عدد استمارات الاستبانة (350) في السؤال السابع وهي تمثل اعلى معدل للاختيارات بمعدل (0.91) من اجمالي الاستبانة هذا يتضح اهمية تدخل القطاع المصرفي في تكوين سياسة أئتمانية تتجة نحو توفير مدخرات المصارف بهدف تشجيع الاستثمار لتحسين البنية الاقتصادية .

أن البنك المركزي يسعى الئ تحقيق نتائج عالية من خلال الائتمان وهو الذي يعد من افضل الصور لتشغيل السيولة في المصارف عن طريق تقديم القروض وهذا يتم من خلال رسم سياسة ائتمانية تسهم بزيادة التمويل للقطاع العام والخاص وتقديم الدعم المالي للمستثمرين وتحفيز الافكار الاقتصادية وانشاء روابط وعلاقات مع المؤسسات الشبابية لدعم الافكار الاقتصادية هذا يحرك ويحفز النمو الاقتصادي, وتبين كذلك الاجابات التي تمت على هذا الموضوع الذي طرح بشأن التغيرات في اسعار الصرف واثرها على المبيعات كانت نسبة الاجابة الاعلى من اصل عدد استمارات الاستبانة الموزعة البالغة (350) استمارة هي الاختيار الثاني (اوافق) بمعدل (0.74) هذا يوضح لنا بأهمية أنشاء سياسة أئتمانية تسهم في تحسين النمو الاقتصادي .

اما السؤال الخاص بتوجيهات السياسة الائتمانية والتي توثر على معدل النمو قد ذكر الباحث ان توجيهات الائتمان نحو الاستثمارات التي تحقق المنفعة الاقتصادية وتسعى الى النهوض بالواقع الاقتصادي من خلال توجية القروض وتمويل المشاريع ودعم المستثمرين بتمويل اللازم هذا يؤدي الئ تحقيق نتائج على المستوى العام لان مخرجات هذه العمليات سوف تنعكس على حالة الاسواق ودعمها بالمنتجات وكما انها تقوم بتشغيل الايدي العاملة وترفع من مستوى الدخول وتساهم في زيادة الاستهلاك لذا يعد الاهتمام بالسياسة الائتمانية من الامور التي لابد من مراعاتها والاهتمام بها , وكذلك تطرق السؤال ضرورة تحسين السياسات الائتمانية الحالية وتقديم كافة وسائل الدعم للمستثمرين لتحسين النمو الاقتصادي حيث كانت نسب الاجابة على السؤالين متقاربه جداً فقد حققا

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

معدل اجابة على الاختيار الثاني أوافق (0.88) من اصل عدد الاجابة على استمارات الاستبانة (350) هذا يوضح بأن الاهتمام بالائتمان والسياسة الائتمانية من الممكن ان يساهم في تطوير النمو الاقتصادي والعبور الئ مستوى عالي من التقدم .

الاستنتاجات

1. تظهر أهمية السياسة الائتمانية كأداة حيوية في توجيه النمو الاقتصادي، حيث يمكن للتدخلات المناسبة في السوق المالية أن تعزز الاستثمار وتحفز الاقتصاد.
2. تأثير معدلات الفائدة: يؤكد البحث على تأثير معدلات الفائدة التي تحددها السياسة الائتمانية على النشاط الاقتصادي، حيث يمكن أن تؤثر انخفاضات أو زيادات في معدلات الفائدة على استثمارات الشركات وقرارات الاستهلاك للأفراد.
3. ضبط التضخم والاستقرار المالي: تبين الدراسات أن السياسة الائتمانية يمكن أن تساهم في ضبط معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار المالي، مما يعزز الثقة في الاقتصاد ويسهم في تعزيز النمو المستدام.
4. إدارة المخاطر المالية: تبرز أهمية السياسة الائتمانية في إدارة المخاطر المالية، حيث يمكن لسياسات الرقابة والتنظيم أن تقيد المخاطر المتعلقة بالديون وتحد من تفاقم الأزمات المالية.
5. تشجيع الابتكار والاستثمار الاقتصادي: تبين الأبحاث أن السياسة الائتمانية الصحيحة يمكن أن تشجع على الابتكار وتدعم القطاعات الناشئة، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
6. التوازن بين التحفيز والاستدامة: يجب أن تسعى السياسة الائتمانية إلى العثور على التوازن المناسب بين تحفيز النمو الاقتصادي الفوري وضمان استدامته على المدى الطويل، مما يتطلب تقديم تدابير تحفيزية قائمة على أسس صلبة ومستدامة.
7. ضرورة مرونة السياسة الائتمانية: تشير البحوث إلى أهمية مرونة السياسة الائتمانية لتكييفها مع التحديات الاقتصادية المتغيرة، وضمان استمرارية النمو الاقتصادي في مواجهة التحديات الجديدة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) (عدد خاص) 2024
وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)
18 نيسان 2024

8. هذه الاستنتاجات توضح أهمية السياسة الائتمانية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، وتشدد على ضرورة تبني استراتيجيات سياسية متوازنة ومرونة لتعزيز الاقتصاد وتحفيز الاستثمارات.

التوصيات

1. توصي الحكومات بضرورة تحقيق التوازن المناسب بين تحفيز النمو الاقتصادي الفوري وضمان استدامته على المدى الطويل. يمكن تحقيق ذلك من خلال تبني سياسات تحفيزية تركز على الاستثمارات في البنية التحتية والتكنولوجيا وتعزيز الابتكار.
2. يجب أن تتخذ البنوك المركزية سياسات نقدية مناسبة لضبط معدلات الفائدة بشكل يعكس الظروف الاقتصادية الراهنة، مع التركيز على تحقيق التوازن بين تحفيز النمو ومكافحة التضخم.
3. بضرورة تعزيز الشفافية في سياسات الائتمان وتعزيز المرونة لتكييفها مع التغيرات الاقتصادية المتغيرة، مما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي.
4. ينبغي على السلطات المالية تعزيز الرقابة والتنظيم للمؤسسات المالية، وذلك للحد من المخاطر المالية الناتجة عن الديون الزائدة وتحسين الاستقرار المالي.
5. أتخاذ تدابير لدعم القطاعات الناشئة والابتكارية من خلال توفير التمويل الملائم والبيئة التنظيمية المناسبة، مما يعزز الابتكار ويعزز النمو الاقتصادي.
6. ينبغي على الحكومات توجيه الاستثمارات نحو تطوير البنية التحتية، مثل الطرق والجسور والشبكات الكهربائية، حيث يساهم ذلك في دعم النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات الخاصة.

Sources :

1. Al-Hayali, Walid Naji (2009), Modern Trends in Financial Analysis, 1st edition, Ithraa Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
2. Al-Daghim, Abdel Aziz and others (2006), Credit Analysis and its Role in Rationalizing the Bank Lending Process by Application to the Syrian

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

Industrial Bank, Tishreen University Journal for Scientific Studies and Research, Volume 28

3. Al-Douri, Siri Ali (2012), The role of disclosure in evaluating credit policies. Higher diploma equivalent to a master's degree from a university.
4. Al-Sayegh, Nabil Thanoun (2018) Bank Credit, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
5. Abdul Hamid Abdul Muttalib (2010), Economics of Public Finance, 1st edition, United Arab Emirates.
6. Abdullah, Khayaba (2008), Banking Economics, Alexandria University Youth Foundation, Egypt.
7. Rafal Wolski &Monika Bolek (2016), Liquidity – Profitability Relationship Analysed Once Again, The Case Of Poland.European Scientific Journal March 2016 edition vol.12, No.7.pp1-46
8. Thomas Duro Ayodek & Raphael Alabi(2014) , the Impact of credit policy on the performance of Nigerian commercial Intemationaional financial and banking .
9. Nibras Muhammad Abbas, Financial Analysis and a Course in Evaluating Credit Policy, Analytical Study at Al-Rasheed Bank, Al-Mustansiriya University, Journal of Management and Economics, Issue 129, September, 2021, pp. 352-374
10. Abdul Rahman Al-Qari. Muhammad Abadi, Determinants of the credit policy of Algerian commercial banks, an analytical study for the period (1989-2009), Journal of Financial and Accounting Studies, Volume 8, Number 1, Pages 781-795, 06-30-2017.